مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة (1990 - 2010)
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5106
تاريخ الاسترداد: 2025/06/09 02:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية
دراسة قياسية للفترة (1990 – 2010)

الدكتور محمد معن ديوب*

(تاريخ الإيداع 12 / 4 / 2018. قُبِل للنشر في 8 / 5 / 2018)

□ ملخّص □

لقد أدى السؤال المطروح فيما إذا كان الإنفاق الحكومي يحفز النمو الاقتصادي إلى تقسيم صانعي السياسة إلى معسكرين نظريين، فالبعض يؤيد تدخل الدول بشكل كبير والبعض الآخر يؤيد تدخلها بشكل محدود، ومن جهة أخرى فإن النظرية الاقتصادية تشير إلى أنه وفي بعض الحالات يكون الإنفاق العام عند مستويات منخفضة محفزا للنمو الاقتصادي وفي حالات أخرى يتطلب تحفيز النمو الاقتصادي إنفاقا حكوميا أعلى، وإذا ما أخذت الدراسات التجريبية بعين الاعتبار فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدا، وذلك وفقا للمنهج الذي تفضله هذه الدراسات.

تتحقق الدراسة من أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي السوري، باستخدام سلاسل زمنية سنوية ل 21 سنة للفترة بين (1990– 2010)، بتطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، حيث تم إدخال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، والإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي كمتغيرين مستقلين

تؤكد النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق العام الجاري على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدعم الفرضية الكينزية، في حين أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي، ليس له أثر معنوي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما قد يفسره انخفاض حجم الإنفاق الحكومي الرأسمالي عن المستوى الذي يضمن تحفيز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الحكومي الجاري، الإنفاق الحكومي الرأسمالي.

* أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

The Impact Of Government Expenditure On Economic Growth In Syria An Econometric Analysis (1990- 2010)

Dr. Mohammad Maan Dayoub*

(Received 12 / 4 / 2018. Accepted 8 / 5 / 2018)

□ ABSTRACT □

The question whether or not government expansion causes economic growth has divided policy makers into two distinctive theoretical camps, as proponents of either big government or small government. Economic theory would suggest that on some occasions lower levels of public expenditure would enhance economic growth while on other occasions higher levels of public expenditure would be more desirable. From an empirical perspective the evidence generated becomes more confusing as a number of studies favour one or the other approach.

Using time series data of 21 years period (1990 -2010), this study investigated the impact of government spending on the Syrian economic growth. Employing Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method to estimate the model specified. Real Gross Domestic Product (RGDP) was adopted as the dependent variable while government capital expenditure (GCEXP) and government recurrent expenditure (GREXP) represents the independent variables.

the results confirm a positive and statistically significant relationship between the government recurrent expenditure and the Real Gross Domestic Product, which supports Keynesian Hypothesis. The government capital expenditure has insignificant relationship with the Real Gross Domestic Product in the short and long run. The explanation for this finding could be that the level of capital expenditure is too small in Syria over the period (1990- 2010), not being sufficient enough to alter the GDP growth rate.

Key words: Real Gross Domestic Product, economic growth, government spending, recurrent expenditure, capital expenditure**.**

* **Associate Professor- Department of Economics and Planning- Faculty of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي والذي يمكن تعريفه كنمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الهدف الرئيسي للبلدان النامية في جهودها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف. تحتاج هذه البلدان إلى إنفاق الكثير من مواردها في محاولة لتحقيق هذه الأهداف العريضة من أجل تخليص نفسها من فخ وضع التوازن المتدني. وفي هذه الحالة ، لا يمكن الاستغناء عن دور الحكومة، من خلال سياساتها المختلفة، لأن القطاع الخاص لم يزدهر بعد، أضف إلى ذلك وجود مستوى منخفض جداً من مرافق البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي.

وتعتبر الأدوات المالية ضرورية جدا لتوسيع القاعدة التي يمكن أن تنمو بها البلدان النامية. ويعد الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية ويترتب على ذلك؛ أنه ولتحقيق النمو الاقتصادي المتسارع والتنمية المستدامة، ينبغي أن يكون الإنفاق الحكومي على النحو الذي يخلق بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص ومعالجة حالات فشل السوق.

أما بالنسبة لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فلا توجد نظرية متفق عليها بين الاقتصاديين حيث يوصي الاقتصاديون الكلاسيكيون بأنفاق حكومي قليل، ومن ناحية أخر يؤكد كينز على الإنفاق الحكومي كأحد عناصر الطلب الكلي الفعال والذي ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي. يشرح آخرون ، مثل Barro (1990) ، دور الإنفاق الحكومي عن طريق تقسيمه إلى منتج وغير منتج حيث يعزز الإنفاق الحكومي الإنتاجي النمو الاقتصادي بينما يؤدي إنفاق الحكومة غير المنتج إلى تأخيره. ومع ذلك، لا يوجد توافق في الآراء حول تصنيف الإنفاق الحكومي المنتج وغير المنتج. شدد آخرون، مثل Vedder و Gallaway (1998)، على الدور التطوري للحكومة. ففي المستويات المنخفضة من التنمية الاقتصادية، يكون دور الإنفاق الحكومي إيجابيا لكن في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية يصبح أثر الانفاق الحكومي سلبيا على النمو الاقتصادي.

وبالمثل ، توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى نتائج مختلفة ومتضاربة. وتنشأ هذه الاختلافات باختلاف المنهجية المعتمدة، والطريقة التي يتم بها تقسيم الإنفاق الحكومي والدول التي تمت دراستها كما أن النتائج تختلف باختلاف الفترة الزمنية، وبالتالي لا يضع الأساس النظري أو الدراسات التجريبية دليلاً واضحًا بشأن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. في الواقع هناك مفهوم مقبول على نطاق واسع بأن هناك ظروف يمكن أن يؤدي فيها انخفاض مستوى الإنفاق الحكومي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وغيره من الظروف التي يكون فيها المستوى المرتفع من الإنفاق الحكومي مرغوبًا. وفي هذا السياق، أكّد Break (1982) أن المقياس الشامل للدور الاقتصادي للحكومة يجب أن يكون متعدد الأبعاد.

المراجعة الأدبية والنقدية: وفيها يعرض الباحث موجز عن الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة:

هدفت مجموعة متنوعة من الدراسات التجريبية والتي استخدمت سلاسل زمنية سنوية أو بيانات مقطعية إلى تقدير مساهمة الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، بعض الدراسات تناولت الإنفاق العام الإجمالي وأثره على النمو الاقتصادي، في حين ركزت بعض الدراسات على العلاقة بين بعض عناصر الإنفاق العام، مثل الاستثمار العام، التعليم، الصحة، البحث والتطوير، وعلاقتها مع النمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج مختلفة.

بالنسبة لدراسة Komain and Brahmasrene (2007) والتي درست العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تايلاند، وذلك باستخدام سببية غرانجر، فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه، حيث أن السببية تمتد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي.

هدفت دراسة Chude and Chude (2013) إلى دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في نيجريا حيث استخدمت نموذج تصحيح الخطأ وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في البلد المدروس، وفيما يتعلق بمكونات الإنفاق الحكومي فقد أظهر الإنفاق الرأسمالي أثر أكبر على النمو الاقتصادي.

وبالنسبة لدراسة Josaphat et al. (2000) والتي درست أثر الإنفاق الحكومي في تنزانيا للفترة الممتدة بين 1965–1996 وقد وجدت هذه الدراسة أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، أما دراسة Niloy et al. (2003) والتي درست أثر كل من الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي لمجموعة من 30 دولة نامية للفترة بين 1970–1980 فقد وجدت أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في حين أن الإنفاق الحكومي الجاري يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي.

أما دراسة Devarajan et al. (1996) والتي درست أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي ل 43 دولة نامية مستخدم بيانات ل 20 سنة فقد وجد أن أثر الإنفاق العام كان سلبيا وبشكل خاص الإنفاق الرأسمالي.

وبالنسبة لدراسة Barro (1991) والتي درست البيانات الخاصة ب 98 دولة (دول نامية ومتطورة) للفترة الزمنية من 1960 – 1985 فقد وجدت أن إثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي غير معنوي.

باختصار تختلف نتائج الدراسات حول العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باختلاف البلد المدروس وحتى باختلاف الفترة الزمنية والنموذج المستخدم في التحليل.

مشكلة البحث:

تعتبر عملية النمو الاقتصادي ومصادر الاختلافات في الأداء الاقتصادي بين الدول من أكثر المجالات إثارة للاهتمام والأكثر تحديًا في العلوم الاجتماعية الحديثة وما يمكن ملاحظته أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تزيد من النفقات المالية بشكل ملحوظ في محاولة منها لتحفيز النمو الاقتصادي ولكن حتى الآن ليس هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهذا دفع كل من الاقتصاديين وصانعي السياسة لاختبار أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وذلك من أجل صياغة سياسات مالية حكيمة، وإذا ما أخذت الأبحاث التجريبية بعين الاعتبار فإن الأمر يصبح أكثر تعقيدا، فعدد من الدراسات وجدت أثر سلبي للأنفاق العام على النمو الاقتصادي في حين أن أخرى قد وجد أثرا إيجابيا، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما هو أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية وما هي طبيعة هذه العلاقة؟

أهمية البحث وأهدافه:

شهدت فترة الدراسة معدلات نمو اقتصادي متقلبة، وبالتالي سيكون معرفة تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مهماً في تفسير هذه التقلبات. هذا من الناحية التطبيقية ومن الناحية العلمية ستكون نتائج هذه الدراسة مهمة للأكاديميين في ظل وجود عدد قليل من الدراسات حول تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في سورية. كما ستوفر التوصيات المقدمة إرشادات لمزيد من الأبحاث في المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث.

ويهدف البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- اختبار أثر الإنفاق الحكومي (الجاري والرأسمالي) على النمو الاقتصادي في سورية على المدى القصير والطويل.
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي قد تساعد في صياغة سياسة مالية فعالة تخدم الأهداف التنموية للبلد.

منهجية البحث:

تستند الدراسة في استخلاص نتائجها على أسلوبين:

الأول: أسلوب تحليلي من خلال عرض للأطر النظرية والفكرية التي تناولت العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

الثاني: أسلوب قياسي يعتمد على تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وذلك باستخدام برنامج eviws.

متغيرات البحث:

❖ **المتغير التابع:** الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية.

❖ **المتغيرات المستقلة:**

- الانفاق الحكومي الجاري
- الانفاق الحكومي الاستثماري
- **فرضيات البحث:**

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية (وبشكل خاص النظرية الكينزية) ووفقا للدراسات السابقة التي تناولت أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- إن زيادة الإنفاق العام الجاري يؤثر إيجابا على معدل النمو الاقتصادي.
- إن زيادة الإنفاق العام الرأسمالي يؤثر إيجابا على معدل النمو الاقتصادي.

حدود البحث:

تعمل الدراسة على تحليل سلاسل زمنية سنوية للمتغيرات قيد الدراسة الخاصة بالجمهورية العربية السورية، للفترة الزمنية بين 1990 م إلى عام 2010 م، من بيانات المكتب المركزي للإحصاء، والبيانات الصادرة عن البنك الدولي.

الإطار النظري للبحث:

الانفاق الحكومي:

إن الإنفاق الحكومي أمر حيوي لكفاءة الاقتصاد، وتنشأ الحاجة إلى جزء كبير من الإنفاق الحكومي من حقيقة أن بعض السلع لا يمكن توفيرها على الإطلاق عن طريق اقتصاد السوق الحر، وأن البعض الآخر يتم توفيره لكن بشكل غير كاف، (السلع الجديرة بالإشباع) مثل الصحة والتعليم، والدفاع، كما يهدف الإنفاق الحكومي إلى ضمان قدرة بعض الأفراد على المعيشة في حالة كونهم عاطلين عن العمل أو لم يحصلوا على دخل كاف، كما يستهدف الإنفاق الحكومي مجموعة متنوعة من المجالات والتي تعتبر مهمة للاقتصاد ككل كتوفير البنية التحتية، ودعم أعمال الحكومة المحلية، وأداء خدمة أي ديون قد تراكمت من الماضي، أضف إلى ذلك سعي الإنفاق الحكومي إلى الحد من الآثار السلبية للعوامل الخارجية، مثل ضبط التلوث، ودعم الصناعات التي تحتاج إلى دعم مالي، وتدخل الحكومة للمساعدة في تحقيق الزيادة في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي، ومثل هذه الإجراءات هي جزء من السياسة المالية (KAMBUA, 2014).

كما ان تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد اشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها، وأنواعها، وتقسيماتها والقواعد التي تحكمها.

لقد تناول التقليديون النفقات العامة في ضوء منطقهم التقليدي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة التي تولت الدولة امر اشباعها وفقا "لمتطلبات المذهب الاقتصادي الحر"، ولهذا فقد كان المبرر الاساسي وقتئذ لتحصيل الايرادات العامة هو تغذية النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق المحدودة التي تتولى الدولة امر تنظيمها وادارتها وملكيتها ولذلك فان الدولة في ظل هذه النظرية تحترم مبدأ توازن الموازنة بل وتقدسه، بحيث لا تسمح بفرض ايرادات وتحصيلها او بتكليف المكلفين بأعباء مالية إلا ضمن الحدود اللازمة لتمويل نفقات هذه المرافق، وهذا يعني أن النظرية التقليدية اعتبرت نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام، الذي اضطلعت به الدولة في اثناء ادائها لدورها المحدود في حياة المجتمع (الدولة الحارسة). لذلك فقد كان طابع الانفاق العام حياديا".

اما اهتمامات الكتاب المحدثون في المالية العامة، فقد توسعت خاصة في مجال النفقات العامة، حيث تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الوطني، والحياة الاجتماعية مستخدمة في سبيل تعزيز هذا التدخل وتأصيل اسس ومقومات عناصر المالية العامة كركائز اساسية لهذا الطريق، ولذلك اصبح من غير المعقول الاحتفاظ بحياد هذه النفقات في ظل هذا التطور الهائل الذي لحق دور الدولة، كما ادى هذا التطور الى خروج الموازنة العامة عن الاطار الذي وضعتها فيه النظرية التقليدية وهو ((مبدأ التوازن)) وفي هذه الظروف اضطرت الدولة الى زيادة الانفاق العام للوفاء بالأهداف المذكورة، على الرغم من احتمال ان تصاب الموازنة بعجز، وانتهت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة الى قبول فكرة عجز الموازنة، وانها لا تشكل خطرا" ، وانما بالعكس يمكن استخدامها اداة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتطويق الاثار الضارة الناشئة عن الدورات الاقتصادية وفي هذا السياق يعتبر كينز من أوائل الاقتصاديين الذين دافعوا عن فكرة عجز الموازنة كجزء من استجابة السياسة المالية للانكماش الاقتصادي، ووفقا لكينز فإن زيادة الإنفاق الحكومي تزيد من الطلب الكلي، والاستهلاك، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والتعافي بشكل أسرع من فترات الركود، ويجادل الاقتصاديون الكينزيون بأن الكساد الكبير انتهى ببرامج الإنفاق الحكومية (Keynes, 1953)، ومن ناحية أخرى يفترض خبراء الاقتصاد الكلاسيكي أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي من خلال تحويل الموارد من القطاع الخاص المنتج، إلى القطاع العام غير المنتج (Gorodnichenko, 2010).

وقد فرضت هذه التطورات اهتمام المفكرين بدراسة طبيعة النفقات العامة وتحليلها وتقسيمها وحدودها والمعايير الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تحكم عملية اختيارها والضوابط والمعايير والمقومات التي توجه الانفاق العام، والاثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن ذلك، وهكذا تجاوزت دراسة النفقات العامة الحدود الكمية التي كانت تدرس في اطارها وقد اصبحت بالإضافة الى ذلك تبحث في النواحي النوعية والكيفية واثارها وعملية استخدامها في مجال المالية العامة لتحقيق الاهداف الاقتصادية. وقد حظي موضوع الآثار الاقتصادية للإنفاق العام اهتماما كبيرا وخاصة الأثر المترتب على الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام ليس هناك اتفاق واضح بين الاقتصاديين حول هذا الأثر سلبيا كان أم إيجابيا، أضف إلى ذلك ليس هناك اتفاق عام حول اتجاه العلاقة فوفقا لقانون فاغنر فإن اتجاه العلاقة من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام، وعلى العكس منه كينز الذي يرى بالإنفاق العام عنصرا من عناصر الطلب الكلي الفعال وبالتالي فإن أثره ينعكس على الناتج الكلي.

الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع الوقت، وعادة ما يتم قياسه كنسبة مئوية من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالنسبة لأثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، يرى البعض أن التدخل الحكومي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فهم يستشهدون بدور

الحكومة في ضمان الكفاءة في تخصيص الموارد، وتنظيم الأسواق، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، ومواءمة النزاعات الاجتماعية التي تنشأ عن اختلاف المصالح، ومن ناحية أخرى يمكن لدور الحكومة من خلال إنفاقها على البحث والتطوير والاستثمار العام المنتج ودورها في تنمية رأس المال البشري، وإنفاقها لحفظ القانون والنظام أن يولد نموا على المدى القصير والطويل (Onchari, 2013)، ومن ناحية أخرى يرى البعض أن زيادة التدخل الحكومي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب النظرة إلى عدم فعالية الأنشطة الحكومية، والتي تشكل بالوقت ذاته عبئا على الحكومة (Ram, 1986).

تشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، لكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة هي محل نقاش وجدل في الفكر الاقتصادي، وهناك مدرستان رئيسيتان تتعاكسان في آرائهما حول جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تلخيص هاتان المدرستان في ما يعرف بقانون فاغنر (Wagner's Law) وفرضية جون مينارد كينز (Keynesian Hypothesis) حيث يكمن الاختلاف الأساسي بين فاغنر وكينز باتجاه العلاقة.

1- قانون فاغنر:

ما يشار إليه الآن بقانون فاغنر لنشاط الدولة المتزايد، كان العمل الرائد لأدولف فاغنر، وهو خبير اقتصاد ألماني والذي حاول عمليا تفسير حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الأوروبية، ويفترض فاغنر وجود علاقة دالية بين النمو الاقتصادي ونمو الإنفاق العام وعلى الرغم من أن قانون فاغنر لم يتم التعبير عنه بعبارات صارمة أو موضوعية، إلا أنه يشير إلا أن الزيادة في الحجم النسبي للقطاع العام تنشأ بسبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق Musgrave (1989) . أي وبحسب هذا القانون يعد الإنفاق الحكومي متغيرات داخليا (Endogenous) ودالة في النمو الاقتصادي (صبيح، 2016). تداعيات هذه النظرية أنه مع تطور الدول، تنمو حصة القطاع العام في الاقتصاد الوطني بشكل مستمر، وهذا يتطلب زيادة في نفقات الدولة بسبب الطلب على الأنشطة الاجتماعية للدولة، والإجراءات الإدارية والحماية، ووظائف الرعاية الاجتماعية، (تأمين التقاعد، الإعانات في حالة الكوارث الطبيعية سواء الداخلية أو الخارجية) وبرامج حماية البيئة، ومن الناحية الاقتصادية، فإن نمو الدولة يتميز بتقدم العلوم والتكنولوجيا وبالتالي زيادة تكاليف الدولة في مثل هذه المجالات، كما أن النمو الاقتصادي سيرافقه نمو الاحتكارات في القطاع الخاص والتي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية على نحو كاف، وبالتالي سيصبح الاقتصاد غير مستقر لأن مشاكل الشركات الفردية ستصبح مشكلات للمجتمع ككل وفي النهاية ستحتاج الحكومة لتوفير المنافع والخدمات الاجتماعية والتي يرى فاغنر بأنها غير قابلة للتقييم الاقتصادي (Gunasekara and Lahirushan, 2015)

2- الفرضية الكينزية

من بين جميع الاقتصاديين الذين ناقشوا العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصاد كان كينز من بين أكثر الشخصيات التي لوحظت فيما يبدو مع وجهة نظره الجديدة، حيث يعتبر كينز الإنفاق العام كمتغير خارجي يمكن استخدامه كأداة لتعزيز النمو الاقتصاد، حيث يرى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك والتوظيف والربحية والاستثمار، من خلال تأثير المضاعفات على إجمالي الطلب، ووفقا لكينز فإن الاقتصاد عرضة للتقلبات، ومن الممكن تحقق التوازن في وضع دون وضع التوازن الكامل، وكان الحل لهذه المعضلة بسيطا على ما يبدو: استبدال الاستثمار الخاص المفقود بالاستثمار العام، وذلك بتمويل هذا الاستثمار عن طريق تحقيق عجز في الموازنة

أي أن هذا العجز متعمد، حيث ستقوم الحكومة بزيادة الإنفاق على أشياء مثل الأشغال العامة، والذي سيخلق فرص عمل ويزيد من القوة الشرائية، ووفقا لكينز فإن السعي إلى تحيق التوازن بين الإيرادات والنفقات أثناء الركود من شأنه أن يجعل الأمور أسوء وليس أفضل، وبناء على ذلك قدم ترتيبات جديدة والتي أوضح من خلالها مفهوم الطلب الكلي، والمفهوم الأساسي للناتج القومي الإجمالي، وأوضح فكرة المضاعف، وبذلك وضع تحليليه الأساس لتحليل الاقتصاد ككل، وقد أشار إلى أن العجز المتعمد من قبل الحكومة سيتم معالجته وبذلك بتقليص الحكومة لإنفاقها وزيادة إيراداتها في أوقات التعافي الاقتصادي (Gunasekara and Lahirushan, 2015) و يظهر الإنفاق الحكومي لدى كينز كالتالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث:

Y الدخل الكلي

C الاستهلاك الخاص

I الاستثمار الخاص

G الإنفاق الحكومي

$X - M$ صافي الصادرات

وهكذا تبعا لنظرية كينز في الطلب الفعال فإن سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الضد من قانون فاغنر. (صبيح، 2016)

الإنفاق الحكومي في سورية

تبوّب النفقات العامة إلى نوعين رئيسين: الأول الإنفاق الجاري، ويتضمن متطلبات تمويل أعباء القطاع الإداري للحكومة كالأمن القومي، والقضاء، والخدمات العامة من مرافق إدارية وغيرها، ومن أهم بنوده الرواتب والأجور، والمعاشات التقاعدية، ونفقات الماء والكهرباء والاتصالات،؟؟ والالتزامات واجبة الأداء وتتمثل بشكل رئيسي في خدمة أعباء أسناد الدين العام، وشهادات الاستثمار، والثاني الإنفاق الاستثماري وينطوي على نفقات تمويل المشاريع الاستثمارية ولا سيما مجال البنية التحتية ومشاريع القطاع العام الاقتصادي وترتكز سياسة الإنفاق العام في سورية على توجه الحكومة نحو زيادته بنسبة لا تقل عن 10% سنويا والاستمرار في تحسين الوضع المعاشي للعاملين في الدولة، والاستمرار في سياسة الدعم الاجتماعي. (حساني، 2013). ويمكن تفسير الزيادة المستمرة للإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي بما يأتي (صقر وآخرون، 2008):

- تبني الدولة شعار الخدمات المجانية وشبه المجانية للمواطنين وخاصة في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.
- استمرار محافظة الدولة على القطاع العام بهدف تنفيذ توجهاتها في الاقتصاد السوري.
- تنفيذ مشروعات البنية الأساسية من طرقات وجسور وكهرباء واتصالات وغيرها.

وبالنسبة لأرقام الفعلية للإنفاق العام (بالأرقام الثابتة) فيلاحظ حدوث زيادات متتالية وبمعدل وسطي 7% للفترة من 1990 حتى 2010، أما عن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج فقد ازدادت هذه النسبة من 23% في عام 1990 حتى وصلت إلى ذروتها 35% في عام 2004 لتستقر بعدها بنسب تتراوح بين 27 – 29 % حتى عام 2010، وهذه الزيادات المتتالية تعكس استمرار الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية في البلاد، على الرغم من أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج كانت أقل مما خطط له في الخطة الخمسة العاشرة والمقدر بين 35– 40% من الناتج.

الدراسة القياسية

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات المطروحة من قبل الباحث والمرتبطة بالنظرية الكنزية وذلك باستخدام البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية.

البيانات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 1990 إلى عام 2010. والجدول التالي يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومصادرها.

جدول 1 المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغير	رمز المتغير	المتغير	رمز المتغير
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (متغير تابع)	$RGDP$	الإنفاق العام الجاري بالأسعار الثابتة (متغير مستقل)	RE
ا		الإنفاق العام الرأسمالي بالأسعار الثابتة (متغير مستقل)	CE

مصدر البيانات: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

المنهج المستخدم في التحليل

يتطلب استخدام السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وهي شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذلك معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها.

اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وتتمثل في دالّة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، وإحصاء Q المعروف أيضا بإحصاء Box–Pierce، وإحصاء Ljung–Box، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and Fuller، واختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller، واختبار فيلبس بيرون Phillips and Perron. واستخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller:

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (المركب) Augmented Dickey and Fuller)

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller, 1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتماد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (ADF). ووفق معادلة الثابت والاتجاه العام لاختبار ADF تم الحصول على النتائج الآتية:

جدول 2 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى الأصلي					
المتغير	t– statistic	المتغير	t– statistic	المتغير	t– statistic
$RGDP$	–	CE	−2.087135	RE	***0.0522

				1.793265	
نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند بعد أخذ الفروق الأولى					
*-4.642157	CE	*-4.826599	$RGDP$		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews version 9

(*)مستقر عند مستوى 1%، (**) مستقر عند مستوى 5%، (***)مستقر عند مستوى 10%.

استنادا على النتائج المبينة في الجدول السابق، وانطلاقا من:

فرضية العدم: السلسلة تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة. | **الفرضية البديلة:** السلسلة لا تتضمن جذر وحدة ومستقرة.

وفقا لنتائج الاختبار والتي يظهرها الجدول السابق (الجدول 2) فإن متغير الإنفاق الحكومي الجاري مستقر عن المستوى الأصلي، أما باقي المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى. وبالاستناد إلى النتائج التي أظهرها اختبار ADF يتم اختيار النموذج الأفضل لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

النموذج المستخدم في التحليل:

تستخدم الدراسة منهجية $ARDL$ حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام $ARDL$ من خلال أسلوب "اختبار الحدود $Bound\ Test$" المطور من قبل Pesaran et al (2001). وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالّة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر. ووفقا لهذه المنهجية لا يتطلب إجراء التكامل المشترك أن تكون المتغيرات متكاملة عند نفس المستوى.

مراحل تطبيق نموذج $ARDL$

المرحلة الأولى: يتم اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار $UECM$ الذي يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين Y (المتغير التابع) و X (متجه المتغيرات المستقلة):

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-1} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 عن معاملات العلاقة طويلة الأجل (Long run relationship) أما β و θ فتعبر عن معلومات العلاقة قصيرة الأجل (Short run relationship). ويشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من m, n فترات الإبطاء الزمني Lags للمتغيرات (علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات في المستوى أو العدد نفسه $(m \neq n)$)، أما η تمثل حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر، وتباين ثابت وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

المرحلة الثانية: مرحلة التحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود حسب إجراء Pesaran et al (2001) الذي يستند على اختبار F (اختبار $Wald$) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل. ويتم اختبار التكامل المشترك في المعادلة السابقة من خلال الفروض الآتية:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك | مقابل **الفرضية البديلة:** وجود تكامل مشترك

وبالتالي فإن رفض فرضية العدم يعتمد على مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة Critical Bounds المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) حيث يتكون الجدول من حدين:

الحد الأدنى (Lower Critical Bound, LCB)	**الحد الأعلى** (Upper Critical Bound, UCB)

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من UCB ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) وعلى نقيض ذلك إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (عدم تكامل مشترك). أما إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين LCB و UCB ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة الآتية:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من ϑ و δ معاملات المتغيرات وتشير q و p إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، ε تمثل حد الخطأ العشوائي.

المرحلة الثالثة: استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model, ECM) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \nu_t$$

حيث أن ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الإختلال في التوازن Disequilibrium في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل. ويفترض أن تأخذ ψ قيمة سالبة وأن تكون معنوية كشرط لقبول تقديرات النموذج في المدى القصير.

نتائج التقدير وفقا لنموذج ARDL

يتم تّطبيق المراحل الثلاث على التوالي بعد تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني (Number of Lag Time Period) للمتغيرات، وهذا يعود لكون نموذج ARDL شديد الحساسية بالنسبة لفترات الإبطاء.

جدول 3 قيم معاملات الأجل القصير والطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: GDP

Selected Model: ARDL(1, 0, 0)

Date: 04/02/18 Time: 22:43

Sample: 1990 2010

Included observations: 20

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RE)	1.193270	0.650771	1.833627	0.0843
D(CE)	0.076347	0.349278	0.218585	0.8296
CointEq(−1)	−0.156938	0.099738	−1.573510	0.0340

Cointeq = GDP − (7.6034*RE + 0.4865*CE)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RE	7.603432	2.111858	3.600351	0.0022
CE	0.486476	2.267197	0.214572	0.8327

حيث يشير القسم الثاني من الجدول إلى معاملات الأجل الطويل للمتغيرات التفسيرية، في حين يعرض الجزء الأول من الجدول معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية والأمر الأهم في الجزء الأول من الجدول هو قيمة $\mathrm{CointEq}(-1)$ والتي تمثل ψ كما تم الإشارة إليها في الجانب النظري، ويفترض في هذه القيمة أن تكون سالبة ومعنوية، كما يظهر من الجدول (الجدول3) فإن قيمتها تساوي 0.15− وبدرجة احتمال 0.03 وبالتالي فإنها معنوية عند مستوى دلالة 5%. وهي تدل أن 15% من أخطاء الزمن القصير يتم تصحيحها بواحدة الزمن (في هذه الحالة سنة واحدة) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

اختبار الحدود (Wald Test)

قبل الانتقال إلى تفسير النتائج من الناحية الاقتصادية ينبغي إجراء المرحلة الثانية والتي تتضمن اختبار الحدود (اختبار Wald)، وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

جدول 4: نتائج اختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 04/02/18 Time: 22:44

Sample: 1991 2010

Included observations: 20

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k

F-statistic	15.38475	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.17	3.19
5%	2.72	3.83
2.5%	3.22	4.5
1%	3.88	5.3

والجدول السابق (الجدول 4) يظهر بأن قيمة F-statistic تساوي 15.38 وهي أكبر من الحدود العليا UCB والتي يشير إليها البرنامج ب I1 Bound وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك).

اختبار الارتباط الذاتي (serial Correlation Test LM)

في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموذج المدروس والمقترح وتنص فرضية العدم في هذا الاختبار: لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول 5 اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.536452	Prob. F(2,15)	0.5956
Obs*R-squared	1.273262	Prob. Chi-Square(2)	0.5291

ولطالما كانت احتمالية الاختبار أكبر من 10% لا يمكن رفض فرضية العدم وبالتالي لا يعاني النموذج من ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

تظهر النتائج بأن الإنفاق العام الجاري في سورية له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي. وتدعم هذه النتيجة فكرة المضاعف الكينزي حيث إن زيادة مستوى الإنفاق ينعكس إيجابا على الناتج، حيث ترتبط زيادة مستوى الإنفاق الجاري بمستويات أعلى من الاستهلاك الخاص.

لم يظهر الانفاق الرأسمالي أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، قد يكون تفسير هذه النتيجة هو أن مستوى الإنفاق الرأسمالي غير كاف خلال فترة الدراسة لتغيير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية أخرى يمكن تفسير ذلك بعدم كفاءة الاستثمارات العامة في سورية.

وكما هو الحال مع الدراسات التجريبية الأخرى، من الصعب استخلاص استنتاجات ثابتة بشأن تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، أضف إلى ذلك وجود مشاكل عدة منها مشاكل دقة البيانات، وتصنيف فئات الإنفاق، والعوامل الأخرى التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

وبشكل عام تمثل هذه الدراسة خطوة أولى في معالجة قضية مهمة من قضايا الاقتصاد الكلي، وفي الوقت ذاته فإنها تكشف عن صعوبة تحديد حجم الإنفاق العام وفقا لافتراضات بسيطة، وعلى الرغم من أن الإنفاق الجاري قد أظهر اثرا إيجابيا، فإن عدم معنوية أثر الإنفاق الرأسمالي، يشير إلى ابتعاد الإنفاق العام عن الوضع المثالي، حيث يتوقع أن يكون للاستثمارات العامة تأثيرا فعالا على النمو الاقتصادي.

التوصيات:

–وفقا لنتائج الدراسة فإن الإنفاق الرأسمالي أظهر أثر غير معنوي مما يتطلب مراقبة كفاءة الاستثمارات العامة، كمرحلة أولى، وفي مرحلة لاحقة قد تكون زيادة حجم الاستثمار العام مفيدا في هذا المجال. والأمر الأهم هو توجيه الإنفاق الرأسمالي على الانشطة الاقتصادية الإنتاجية وأحد أهم أوجه الإنفاق العام هو الإنفاق من أجل تنمية رأس المال البشري الأمر الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي إيجابي ومستدام.

–إن الأثر الإيجابي للإنفاق الجاري على الناتج المحلي الاجمالي والذي يمكن تفسيره بزيادة الاستهلاك قد لا يؤتي ثماره على المدى الطويل في حال عدم مواكبة الطاقة الانتاجية في البلاد للطلب المتزايد، وهذا يتطلب أما أن تكون الاستثمارات العامة قادرة على مواكبة الطلب المتزايد أو أن يتم تحفيز القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة، وإلا فإن زيادة الإنفاق الجاري قد تنعكس بزيادة في الأسعار بدلا من زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

–تواجه السلطات العامة تحديا كبيرا في جعل الإنفاق العام أكثر إنتاجية بشكل يولد نموا اقتصاديات أكبرا، ومع ذلك تبقى هذه المهمة معقدة للغاية، ولا يزال يتعين تطوير المزيد من الدراسات لدعم القائمين على صنع القرارات الخاصة بحجم الإنفاق العام، وفي هذا المجال تقدم الدراسة **توصيات للأبحاث المستقبلية في هذا المجال:**

–توصي الدراسة بأن يتم إجراء دراسات على عينة من الدول ذات اقتصاد مشابه لسورية لتوضيح ما إذا كانت نتائج هذه الدراسة لا تزال صحيحة.

– من ناحية أخرى توصي الدراسة بأن تتم دراسة أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي لكن مع الأخذ بعين الاعتبار التبويبات المختلفة للنفقات العامة مما قد يقدم صورة أكثر وضوحا لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

–أحد الأمور الأكثر الأهمية هو إجراء دراسة تختبر اتجاه العلاقة، حيث اختبرت هذه الدراسة أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي، أي أنها اختبرت الفرضية الكينزية لكن توصي بأن يتم اختبار قانون فاغنر بالنسبة لحالة سورية.

المراجع:

حساني، عبد الرزاق، *السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سورية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، 2013.

صبيح، ماجد. *تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)*، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73، 2015-2016. ص 97-98.

Barro, Robert J. *Government Spending In A Simple Model Of Endogeneous Growth*, The Journal Of Political Economy, Vol. 98, No. 5, 1990, S103-S125.

Break, George F. (1982), "Issues In Measuring The Level Of Government Economic Activity ،"The American Economic Review ،Vol. 72, No. 2, 288-295.

Gunasekara, W: Lahirushan, K, *The Impact Of Government Expenditure On Economic Growth: A Study Of Asian Countries*, Department Of Business Economics, Faculty Of Management Studies And Commerce, University Of Sri Jayewardenepura, Sri Lanka, 2015, Pp 2-3.

Josaphat, P. K., And Oliver, M. *Government Spending And Economic Growth In Tanzania*, 1965-1996: Credit Research Paper (Nottingham, United Kingdom: University Of Nottingham), 2000.

Keynes, J. M. *The General Theory Of Employment, Interest And Money*. Orlando: Harcourt Inc, 1953.

Musgrave, R.A. & Musgrave, P.B. *Public Finance In Theory And Practice*. Mcgraw-Hill International Edition, 1989.

Niloy, B., Emranul, M. H., And Denise, R. O. *Public Expenditure And Economic Growth: A Disaggregated Analysis For Developing Countries*, Jel, Publication, 2003.

Onchari, H. *The Relationship Between Public Expenditure And Economic Growth In Kenya*, A Research Project Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Master Of Business Administration, School Of Business, University Of Nairobi, 2013.

Ram, R. *Government Size And Economic Growth: A New Framework And Some Evidence From Cross-Section And Time-Series Data*: American Economic Review, Vol. 76, 1986, Pp. 191-203

Vedder, Richard K. And Gallaway, Lowell E. (1998), *Government Size And Economic Growth*, Ohio University, Washington, D.C, 1998.

Gorodnichenko, A. J. *Measuring Output Responses For Fiscal Policy*. National Bureau Of Economic Research Working Paper, 2010.

Kambua, N, Effects Of Government Spending On Economic Growth In Kenya. A Research Project Submitted To The School Of Business In Partial Fullfillment Of The Requirements For The Award Of Degree Of Masters Of Science In Finance, University Of Nairobi, 2014.